أعلن عضو في لجنة النفط والطاقة بمجلس النواب العراقي، امس الثلاثاء، أن مرد انخفاض إنتاج إقليم كردستان من النفط يعود لتلكؤ بغداد في دفع مستحقات الشركات النفطية العاملة في الاقليم، مشيراً الى أن بعض الاطراف سعت الى عدم تضمين موازنة ٢٠١٢ فقرة بشأن دفع بغداد تكاليف إنتاج النفط للشركات العاملة في الاقليم. وقال فرهاد الأتروشي عضو النواب العراقي عن التحالف كردستاني لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، أن "هبوط معدلات إنتاج النفط الخام في الإقليم مرتبط بعدم دفع الحكومة العراقية لمستحقات شركات النفط العاملة في الاقليم بالإضافة الى مستحقات الاقليم في هذا الخصوص"، نافياً ان "للأمر علاقة بالخلافات السياسية التي تشهدها البلاد".

النفط والطاقة: عدم دفع مستحقات الشركات النفطية سبب هبوطاً في الإنتاج

□ بغداد / آكانيوز

منشأت نفطية

وكانت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان قد اصدرت بيانا، اول من امس الاثنين، اشارت فيه الى أن "حكومة الاقليم ستلجأ الى وقف تصدير النفط من كردستان في حال واصلت الحكومة الاتحادية في بغداد احتجاز مدفوعات مستحقة لشركات إنتاج النفط العاملة في الإقليم".

وأضاف البيان أنه "نظراً لتكاليف الإنتاج والاستثمارات التي يتعين على الشركات العاملة في مجال النفط بالإقليم القيام بها، فقد قررت وزارة الموارد الطبيعية بحكومة الإقليم خفض صادراتها من النفط إلى ٥٠ ألف برميل يومياً"، محذراً من ان "الوزارة قد توقف بالكامل صادراتها النفطية في غضون شهر في حال عدم سداد بغداد مستحقات الشركات العاملة في مجال النفط بالإقليم."

وأوضح الأتروشي أنه "من غير المعقول ان لا يتم دفع أموال الشركات العاملة في الاقليم وبالمقابل يكون هناك من يطالب كردستان بزيادة صادراتها النفطية الى ١٧٥ الف برميل يومياً"، مستدركا بالقول "لكن، هذه المسالة ليست وليدة اليوم لأن صادرات الاقليم قلّت بسبب عدم دفع مستحقات تلك الشركات وليس على خلفية الخلافات السياسية التي تعصف بالبلاد".

وزاد بالقول أن "تقصير بغداد في دفع مستحقات الشركات المنتجة للنفط في الاقليم أهم أسباب انخفاض الانتاج النفطي لكردستان"، منوهاً الى أنه "قد تقف أسباب فنية خلف الانخفاض في الانتاج، لكن للأمر هذه المرة علاقة بعدم دفع بغداد لتلك المستحقات".

وبيّن عضو لجنة النفط والطاقة النيابية أنه "يبدوا ان حكومة بغداد غير جادة في دفع مستحقات الشركات العاملة في مجال النفط بالإقليم، علما انه كان هناك من يريد الغاء فقرة التزام الحكومة الاتحادية بسداد تكاليف إنتاج النفط في كردستان وهو ما لن تقبل به حكومة الاقليم"، لافتاً الى أن "انخفاض صادرات الإقليم من النفط سيؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي بشكل عام".

وبحسب الأتروشي فإنه "بالإمكان تعويض النقص الحاصل في صادرات الإقليم النفطية خلال الايام المقبلة وتعويض الفارق لتجنب حدوث خلل في الموازنة العراقية العامة"، مبيناً أنه "في حال حدث مزيد من التدهور في الوضع السياسي فان ذلك سيؤثر على جوانب عدة منها صادرات النفط والاداء الحكومي".

وأفادت مصادر نفطية في حكومة إقليم كردستان، مطلع الاسبوع الماضي، بأن "لدى الإقليم خطة طموحة لرفع سقف إنتاجه من النفط الخام إلى معدلات متصاعدة تبلغ ١٧٥ ألف برميل يومياً، على أن تبلغ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٤ ومليوني برميل بحلول عام ٢٠١٩"، مبينة أن "٤٨ شركة نفطية أجنبية تعمل حاليا في الإقليم تمثل ١٨ بلداً".

ويملك إقليم كردستان احتياطيا نفطيا يبلغ ٤٥ مليار برميل وشرعت حكومة الإقليم بعد عام ٢٠٠٣ بطرح الحقول النفطية للاستثمار الأجنبي.

وتتعارض السياسة النفطية في الإقليم مع سياسة الحكومة الاتحادية في بغداد حيث تعد الاتحادية العقود التي أبرمتها حكومة الإقليم غير دستورية وغير مطابقة لسياستها النفطية.

وأقر مجلس الوزراء العراقي مشروع قانون النفط والغاز في عام ٢٠٠٧ لكنه واجه اعتراضا كرديا، يراه مراقبون انه يمثل خلافات بين اربيل وبغداد بشأن اقتسام إيرادات النفط والسيطرة على بعض الحقول في شمال العراق واقليم كردستان، ويسعى العراق الى زيادة طاقته الإنتاجية من النفط خلال السنوات المقبلة لتصل الى ١٢ مليون برميل يوميا.

خبير اقتصادي: العراق سينافس دول الجوار صناعيا وتجاريا خلال السنوات القادمة

بغداد / المدى

رجح الخبير الاقتصادي اسماعيل راضي تطور العراق صناعياً وتجارياً خلال السنوات القادمة ، مؤكداً انه سينافس دول المنطقة المحيطة به من خلال تصدير السلع وزيادة تبادلاته التجارية، نتيجة لما يمتلكه من مقومات اقتصادية كبيرة.

وقال راضي على ضوء ما يسير به العراق اليوم من تطورات اقليمية ووضع الخطط العلمية لجذب الشركات الاستثمارية مما سيدفع العراق خلال السنوات القادمة نحو تطوير قطاعاته الاقتصادية. وأضاف: هذا ما سيجعله ينافس دول الجوار المحيطة به ودول الشرق الاوسط صناعياً وتجارياً كونه يمتلك مقومات اقتصادية كبيرة على صعيد القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية. وذكر الخبير الاقتصادي : أن العراق يعد من البلدان الغنية بمواردها الطبيعية والبشرية، ولديه المقومات التي تؤهله ان يصبح منطقة حيوية فاعلة للتبادلات التجارية مع جميع دول العالم في المنطقة، معرباً عن تفاؤله خلال السنوات الثلاث القادمة بأن يقطع العراق أشواطاً كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية. وأشار الى: أن العراق اليوم شهد تطورا كبيرا في المجال النفطي سواء زيادة طاقته الانتاجية او التصديرية مما سيزيد من ايرادات الدولة المالية وهذا مؤشر يدل على ان العراق سيشهد تحسناً كبيراً باقتصاده خلال الفترة القادمة.

التخطيط تصادق على موازنة مشاريع مكافحة الفقر في الديوانية

الديوانية/السومرية نيوز

أعلنت إدارة محافظة الديوانية، عن مصادقة وزارة التخطيط على موازنة مشاريع مكافحة الفقر في المحافظة بقيمة ١٢ مليار دينار، فيما طالبت بإنصاف المحافظات الفقيرة خلال السنوات المقبلة.

وقال معاون محافظ الديوانية وسام محمد في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة التخطيط صادقت على موازنة المشاريع التي أحالتها المحافظة للتنفيذ والبالغة نحو ١٢ مليار دينار عراقي ضمن إستراتيجية مكافحة الفقر"، مؤكدا أن "المحافظة ستنفذ مجمعات سكنية عمودية وأفقية واطئة الكلفة لتوزيعها على الفقراء".

وأضاف محمد أن "المحافظة ستبني أيضا مجمعات تجارية تضم محال صغيرة في المناطق الفقيرة لتحريك الواقع الاقتصادي فيها ومنح شبابها فرص عمل، فضلا عن تأهيل معمل النجارة الحكومي بالمحافظة لتشغيل وتدريب نحو ١٠٠ عامل فيه". وانتقد معاون المحافظ "تخصيص مبالغ للوزارات أعلى من المبالغ التي خصصت إلى المحافظات ضمن الإستراتيجية ذاتها، رغم تلكؤ اغلب المشاريع التي تنفذها الوزارات في المحافظات"، مطالبا بـ"إنصاف المحافظات في الأعوام المقبلة في الموازنات التي تخصص لإستراتيجية مكافحة الفقر".

لجنة برلمانية: الزراعة ستضمن الأمن الغذائي للبلد

□ بغداد / المدى

دعا عضو لجنة الزراعة والمياه النائب عن التحالف الوطني هادي الياسري الى ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي للمواطن من خلال دعم الفلاح، لتجنب المشاكل الاقتصادية المحتملة في المنطقة المحيطة بالعراق التي تقبع على صفيح ساخن. وقال الياسري: إن التوترات السياسية والتهديدات الدولية تتصاعد يوميا وربما تحصل حرب اقتصادية عالمية لاسيما في المناطق المحيطة بالعراق كسوريا وإيران، ما سيصعب استيراد المواد الغذائية من الخارج وتصدير المواد التي يعتمد عليها العراق بموازنته المالية كالنفط الخام.

وأضاف: يجب تطوير القطاع الزراعي الذي سينقذ العراق من أي مشاكل اقتصادية محتملة، من خلال دعم الفلاح العراقي بما يحتاجه من بذور وسقي وأسمدة وزيادة تسعيرة المحاصيل الإستراتيجية، لكي يتم تشجيعه على الزراعة لضمان تحقيق الأمن الغذائي للبلد، مشيراً الى أن الفلاح العراقي بدأ يهجر أرضه ويذهب إلى المدينة بسبب عدم وجود عوامل تحفزه وتشجعه على الزراعة.

ورجح عضو لجنة الزراعة والمياه النيابية إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران، ما سيصعب مهمة تصدير النفط العراقي، كما أن تشديد العقوبات على سوريا ستمنع العراق من استيراد أي مادة منها، فضلاً عن العلاقة ما بين العراق وتركيا ما زالت غير متينة وربما تحدث توترات بخصوص ضخ المياه أو غير ذلك وبالتالي تؤدي الى منع استيراد الخضراوات والمواد الغذائية إلى البلاد، داعياً الى حساب كل الامور من خلال دعم القطاع الزراعي.

الجمارك تعلن ارتفاع إيراداتها السنوية لأكثر من ٤٣٠ مليار دينار

□ بغداد / المدى

أعلنت الهيئة العامة للجمارك، امس الثلاثاء، عن ارتفاع إيراداتها للعام الماضي ٢٠١١ إلى أكثر من ٤٣٠ مليار دينار عراقي، فيما أشارت إلى أن فرض التعريفة الجمركية خلال العام الحالي ٢٠١٢ سترفع من إيراداتها السنوية.

وقال مدير عام الهيئة منذر عبد الأمير الأسدي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "هيئة الجمارك استطاعت خلال العام الماضي ٢٠١١ زيادة إيراداتها المالية إلى ٤٣٦ مليارا و٨١٢ مليون دينار عراقي، مقارنة بالعام ٢٠١٠ الذي بلغت إيراداته ٤٢٥ مليار دينار"، مبينا أن "الإيرادات تم استحصالها من المراكز والمناطق الجمركية عن ضريبة إعادة إعمار العراق البالغة ٥٪ مع بقية الإيرادات الأخرى".

وأضاف الأسدي أن "شهر كانون الثاني من العام الحالي ٢٠١٢ شهد هو الآخر ارتفاعا بالإيرادات والتي بلغت ٥٠ مليار دينار، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي الذي بلغت ٣٧ مليار دينار"، مشيرا إلى أن "تطبيق التعريفة الجمركية خلال العام الحالي سيزيد من الإيرادات السنوية عبر المنافذ الحدودية".

وكانت وزارة المالية حددت، في ١٦ شباط ٢٠١٢، موعد المباشرة بالتعريفة الجمركية لجميع السلع والبضائع الداخلة إلى العراق وهو الأول من حزيران المقبل، وأشارت إلى أن تطبيق التعرفة الجمركية من شأنه أن يدعم الإنتاج والصناعة والزراعة المحلية والحد من إغراق السوق بالبضاعة الرديئة.

وينص القانون على فرض رسم جمركي على البضائع المستوردة، غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الجمركية، بنسبة لا تزيد على ٢٠٪ من قيمتها، على أن تعفى العينات والنماذج التي ليست ذات قيمة تجارية من الرسوم الجمركية، كما راعى القانون في تطبيق أحكامه، التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته على السلع المستوردة لأغراض مشاريع الاستثمار حصرا، ويأتي ذلك بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال للعمل في العراق.

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية، أبرزها منفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق مع تركيا.

لجنة تحقيقية: مسؤولون كبار خارج وداخل وزارة الكهرباء متورطون بملفات فساد

□ بغداد / المدى

كشفت اللجنة التحقيقية النيابية المكلفة بالتحقق من ملفات الفساد في وزارة الكهرباء ،امس الثلاثاء، عن وجود مسؤولين وصفتهم بـ"الكبار" لم تكشف عن هويتهم داخل وزارة الكهرباء وخارجها متورطين بملفات فساد. وقال رئيس اللجنة عدي عواد لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "التقرير الذي تم اعداده من قبل اللجنة التحقيقية اكتمل وستتم قراءته في مجلس النواب حال استئناف عقد جلساته". وكشف عواد عن أن "التقرير حّمل مسؤولين كباراً داخل وزارة الكهرباء وخارجها مسؤولية الفساد في عقد الكهرباء الكبيرة". ولم يفصح رئيس اللجنة عن هويات المسؤولين المتورطين بملفات فساد في عقود الكهرباء مكتفيا بالقول أنهم "مسؤولون كبار." وبين عواد إن "اسماء المتورطين بملفات فساد الواردة في التقرير ستحال قطعا الى مجلس القضاء الاعلى". ويعاني العراق حاليا من ترد كبير في شبكة الكهرباء حيث ينقطع التيار لفترات طويلة في اليوم تصل في بعض الاحيان الى نحو ١٦ ساعة. ولم يفلح أي وزير للكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ في تحسين قطاع الكهرباء في العراق بالرغم من الإيرادات المالية والنفطية الهائلة. ويحاول العراق بناء محطات جديدة لسد النقص في الطاقة لكن محاولاته تعقدت ولاسيما بعد تعرضه لاحتيال مؤخرا في عقدي محطتي كهرباء بقيمة ١,٧ مليار دولار. وكشفت وزارة المالية العراقية عن انفاق مبلغ ٢٧ مليار دولار اميركي على قطاع الكهرباء للفترة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١١ ولكن واقع الكهرباء لا يزال مترديا.

عضو اللجنة الاقتصادية: طرح موضوع التكامل الاقتصادي العربي في اجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب

□ بغداد / المدى

كشفت عضو اللجنة الاقتصادية النيابية نورة البجاري عن طرح جملة من المواضيع المهمة في اجتماع وزراء المال والاقتصاد والتجار العرب امس، اهمها التكامل الاقتصادي العربي، وتوحيد التعرفة الكمركية بين الدول العربية، مرجحة نجاح الاجتماع الذي سيدعم الاقتصاد العربي.

وقالت البجاري امس الثلاثاء: إن من أهم القضايا التي تم طرحها في اجتماع وزراء اقتصاد ومال العرب امس في بغداد تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وجعل الاسواق العربية مشتركة من خلال توحيد العملة العربية والتعرفة الكمركية لكافة الدول، كما هو الان في الاتحاد الاوربي، مما سيدعم اقتصاديات الدول العربية لاسيما العراق.

وأضافت: أن تحقيق مبدأ التكامل الاقتصادي العربي سيلقى نجاحا كبيرا وسيدعم اقتصاديات الدول العربية كون هناك مقومات تساعد على ذلك كاللغة الموحدة ما بين العرب، اضافة الى الديانة الاسلامية التي تعم في اغلب دول المنطقة العربية، متوقعةً نجاح اجتماع وزراء الاقتصاد العرب على جميع الاصعدة لاسيما الاقتصادية والذي ترأسه وزير التجارة العراقي في فندق الشيراتون امس.

واشارت البجاري الى أن التكامل الاقتصادي العربي سيكون خير وسيلة للتخلص من الازمات المالية التي تعصف في دول العالم لاسيما العربية وان نجاحه ما بين الدول العربية سيكون نجاحا ليس فقط في العراق وانما لكل الدول العربية لكي تكون اسواق المنطقة العربية مشتركة بكل شي كما هو معمول الان في الاتحاد الاوربي.

وذكرت عضو اللجنة الاقتصادية النيابية: ان موضوع التكامل الاقتصادي قد تم طرحه في احدى القمم العربية التي عقدت في منتصف الستينات الا انها لم تفعل الى الان ولكن الان ستكون هناك جدية لتفعيل هذا الموضوع من بغداد خدمة للشعوب العربية كافة.

الإعمار والإسكان تضع حجر الأساس لمجمع في البصرة يضم ٧٢ عمارة سكنية

□ بغداد / المدى

وضعت وزارة الاعمار والاسكان، اول من امس الاثنين، حجر الأساس لمشروع بناء مجمع سكني في البصرة يتضمن ٧٢ عمارة سكنية، فيما باشرت شركة هندسية تابعة للوزارة بتنفيذ المشروع الذي تبلغ كلفته نحو ٧٨ مليار دينار. وقال مدير شركة الفاو الهندسية العامة عمار الجبوري في حديث صحفي إن "الشركة التابعة لوزارة الاعمار والاسكان احتفلت ظهر اليوم بوضع حجر الأساس لمشروع بناء مجمع القبلة السكني في البصرة، والذي يقضي ببناء ٧٢ عمارة ذات أربعة طوابق تضم ٧٠٤ شقق سكنية، إضافة الى انشاء حدائق عامة ومدارس وسوق ومستوصف صحي ومركز للشرطة".

وأضاف أن "الشركة باشرت فعلياً بتنفيذ المشروع على مساحة ١٥٦ ألف متر مربع تقع ضمن منطقة القبلة"، نحو ٨ كم غرب مركز مدينة البصرة. ولفت الجبوري الى أن "الوزارة خصصت من موازنتها للعام الماضي ٧٨ مليارا و٨٧٥ مليون دينار لتنفيذ المشروع الذي من المؤمل أن ينجز بعد ٣٠ شهراً."

وأوضح الجبوري أن "الشقق السكنية من المقرر ان تباع بعد انجازها على المواطنين بأسعار مناسبة، على أن تخصص نسبة ٥٠٪ منها للموظفين على الملاك الدائم في مؤسسات حكومية."

بدوره، قال مدير مشاريع شركة الفاو الهندسية في البصرة معتز فاضل عبد العزيز في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "المشروع يتضمن انشاء شبكات للطرق والمجاري والمياه، فضلاً عن نصب محطة لتحويل الطاقة الكهربائية".

وأضاف أن "جهد الشركة في موقع المشروع ينصب حالياً على أعمال تسوية الأرض، واستبدال التربة بالحجارة في بعض الأماكن تمهيداً لحفر الأسس."

وأكد عبد العزيز أن "المشروع من شأنه أن يحد و لو بنسبة بسيطة من أزمة السكن التي تواجهها المحافظة".

يذكر أن محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، تشهد منذ تسعينيات القرن الماضي أزمة سكن، تفاقمت في السنوات القليلة الماضية، نتيجة النمو السكاني الكبير، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الدور وقطع الأراضي السكنية بشكل كبير، قياساً بأسعار العقارات في المحافظات الأخرى، بحيث بات من المتعذر على المواطنين ذوي الدخل المتوسط شراء دور أو قطع أراض تقع ضمن الحدود الإدارية لمدينة البصرة، فيما قامت آلاف الأسر الفقيرة في السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٣ بالاستحواذ على أراض تعود ملكيتها إلى الدولة، وأنشأت عليها دوراً بسيطة، باستخدام مواد بناء بخسة الثمن، شكلت لاحقاً ظاهرة السكن العشوائي التي انتشرت في معظم مناطق البصرة.